

# التقرير الربع السنوي الثالث للعام 2015

إعداد : وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الصحفيين ووسائل الإعلام .

LCFP

المركز الليبي لحرية الصحافة  
Libyan Center For Freedom of Press

لإعلام مهني حر

## صحفيون تحت التهديد ... المهنة الخطرة.

صورة الغلاف لـ Getty Images

جميع الحقوق محفوظة | 2015  
[www.LCFP.org.ly](http://www.LCFP.org.ly)

Libya Content  
Development Fund  
صندوق تطوير الإعلام الليبي



هذا المشروع بدعم من:



صورة الغلاف لـ Getty Images

## الفهرس

- المقدمة
- ملخص التقرير الربع الثاني
- المنهجية
- المعلومات الأساسية
- \* ملخص تنفيذي
- \* أشكال الانتهاكات المتعددة
  
- الإطار القانوني
- \* القانون الليبي
- \* القانون الدولي
  
- التوصيات
- الخط الساخن

## المقدمة

يوضح هذا التقرير كافة وقائع الاعتداءات التي عاشها الصحفيون والوسائل الإعلامية المختلفة ، في ظل استمرار التدهور الحاد لأوضاع حرية الصحافة والتعبير ، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ شهر يونيو من العام الماضي، واستمرار النزاع المسلح الذي أدى إلى تقلص هامش حرية الصحافة وتداول المعلومات والتغطية الميدانية للأحداث، وفرار الصحفيين من مناطق النزاع، واقفال عشرات الصحف والإذاعات ومكاتب القنوات ووكالات الأنباء.

ويعتمد تقرير الربع الثالث من السنة على نشر الحوادث المؤلمة التي يتعرض لها الصحفيون، وتوضيح حجم المعاناة التي يعيشونها في مناطقهم، وتسليط الضوء أكثر على الانتهاكات المخالفة للقانون الدولي التي يرتكبها أطراف النزاع.

ويركز التقرير على تفاصيل الوقائع والأحداث، ويسرد الشهادات وينشر الأدلة التي جمعها الباحثون في وحدة الرصد والتوثيق في المركز الليبي لحرية الصحافة، وأغلبها وقائع حدثت في الربع الثالث من العام الجاري ، كما تناول التقرير وقائع أخرى رصدت في وقت سابق ولم يتطرق إليها في المدة الماضية نظرا لرغبة الضحايا .

ويوضح التقرير الدور المهم الذي يلعبه الصحفيون والوسائل الإعلامية المختلفة في تعزيز حرية الرأي والتعبير، ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والتوعية بقضايا المجتمع المهمة.

كما تهتم وحدة رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية بالمركز الليبي لحرية الصحافة، بنشر التقارير الدورية والخاصة حول وضع حرية الصحافة في المجتمع الليبي ، والتنبيه إلى مدى خطورة الاعتداءات والجرائم التي ترتكب في حق الصحفيين ، وما لها من أثر سلبي يتمثل في عودة سلطة الاستبداد التي توجه الصحافة والإعلام وفق رغباتها .

1- للاطلاع على التقارير الدورية التي يصدرها المركز الليبي لحرية الصحافة من خلال الرابط التالي :

[www.lcfp.org.ly/violations/periodic-reports/monitoring-documentation](http://www.lcfp.org.ly/violations/periodic-reports/monitoring-documentation)

## ملخص تقرير الربع الثاني

عاش الصحفيون الليبيون والوسائل الإعلامية المختلفة في الربع الثاني<sup>2</sup> من العام الجاري أوقاتا عصيبة بسبب تفاقم الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في حقهم من عدة أطراف، وسقط عجز تام للأجهزة الأمنية المختلفة، وتنامي تهديدات تنظيم الدولة ضد الصحفيين المحليين في أكثر من عشر مدن وبلدات في ليبيا؛ فالانقسام السياسي والأزمة الأمنية المستعصية تلقي بظلالها القاتمة على وضع حرية الصحافة والتعبير وتهدد وجودها.

ويعاني الصحفيون المحليون من تزايد الرقابة المفروضة على عملهم الصحفي، جراء التهديدات والمخاطر التي يعيشونها في مدنهم وبلداتهم في ظل حالة الإفلات من العقاب التي تسود ليبيا، ويتعدد المنتهكون بين الجماعات المسلحة القبلية تارة والانتهازية أو المتطرفة تارة أخرى.

وقد سجلت في الأشهر الستة الأولى من العام، عدد من الاعتداءات على الصحفيين، أولها: إعلان مقتل الصحفيين التونسيين وصحفي قناة برقة الخمسة المخطوفين منذ أغسطس الماضي من قبل جماعة مجهولة " يشتهر بانتمائها لتنظيم الدولة"، إلا أن الحكومة الليبية لم تقدم أي أدلة واضحة أو نهائية حول مقتلهم، واتسم حديثها بالغموض وعدم الاهتمام بملف القضية.

وثانيها: مقتل الصحفي الليبي مفتاح القطراني، وهو مالك شركة إعلامية تعمل في تغطية أحداث العنف والحرب في مدينة بنغازي.

كما وثق المركز الليبي لحرية الصحافة ثلاث حالات شروع في القتل تعرض لها صحفيون بمدينة سبها أثناء انتهائهم من أعمالهم ومرورهم بمناطق توتر ونزاع.

وسجلت تسع حالات اختطاف واعتقال قسري لصحفيين في خمس مدن ليبية تعددت الدوافع ورأئها، وبعضهم تعرض للإخفاء القسري مدة تجاوزت الستين يوما، إضافة إلى حالة واحدة لملاحقة قضائية لصحفي بمدينة مصراتة، وظف فيها القانون بصورة سيئة لمصادرة حرية التعبير وتداول المعلومات.

وعند الحديث عن الاعتداءات التي تعرضت لها مؤسسات إعلامية، فقد وثقت ثماني حالات في سبع مدن ليبية، إضافة إلى حالتها حجب لمواقع إخبارية.

وتستند المعلومات والأدلة والشهادات التي ذكرت في تقرير الربع الأول والثاني إلى منهج معتمد ومتبع لدى المركز الليبي لحرية الصحافة في رصد المعلومات وتوثيقها، يعمل عليه فريق من الباحثين والمراسلين الميدانيين بوحدة الرصد والتوثيق.

2- يمكنكم الاطلاع على تقرير الربع الثاني من خلال الرابط:

التقرير-الربع-سنوي-الثاني-لعام-2015-[www.LCFP.org.ly](http://www.LCFP.org.ly)

تستند المعلومات والأدلة والشهادات التي ذكرت في هذا التقرير إلى عمليات رصد وتوثيق وفقاً لدليل منهجي<sup>3</sup> معتمد لدى المركز الليبي لحرية الصحافة يعمل عليه فريق من الباحثين والمراسلين الميدانيين بوحدة الرصد والتوثيق.

وانطلاقاً من دور المركز الليبي لحرية الصحافة في رصد الانتهاكات وتوثيقها، يتواصل الباحثون مع الضحايا وأقاربهم لجمع المعلومات وتقصي الحقائق سواء بالزيارات الميدانية أو المقابلات الشخصية أو بالحديث عبر الهاتف، وتسجل هذه المقابلات في استثمار علمية يعمل بها الباحثون بالوحدة .

وقد استمع الباحثون لشهادات الضحايا وأقاربهم ومسؤولين حول عشرات الوقائع، وقد وثقت هذه الشهادات ثم جرى فحصها ومراجعتها بصورة دقيقة لاستخراج أكبر قدر ممكن من الأدلة كالتقارير الطبية أو محاضر الشرطة أو الرسائل عبر الهواتف أو صفحات مواقع التواصل الاجتماعي .

ويواجه الباحثون بوحدة الرصد والتوثيق صعوبة في الوصول للضحايا وتشجيعهم على الحديث عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، وتقديم شهادتهم، والتبليغ عما تعرضوا له؛ بسبب حساسية الوضع وخوفهم من التعرض لممارسات أكبر أو الانتقام منهم وملاحقتهم، في ظل سيطرة طرفي النزاع على أكبر مدينتين في البلاد طرابلس وبنغازي، وكذلك حالة الكبت للحريات التي تعيشها البلاد حالياً .

ويمتنع المركز الليبي لحرية الصحافة عن نشر بعض الأسماء أو الوقائع تفصيلاً؛ بسبب طلب الضحايا أو أقربائهم ذلك، وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر بصحفيين أو وسائل إعلامية .

---

3- يمكنكم الاطلاع على منهج المركز الليبي لحرية الصحافة في الرصد والتوثيق خلال الرابط التالي :

## المعلومات الأساسية

### الملخص التنفيذي

سجل خلال الربع الثالث من العام الجاري 20 انتهاكا في حق صحفيين، بعضها اعتداءات جماعية تعرض لها صحفيون أثناء أدائهم لأعمالهم، مقارنة بـ 31 اعتداء جسيماً ضد صحفيين ووسائل إعلامية خلال الربع الثاني؛ وهو ما يشير إلى تراجع جزئي في عدد الانتهاكات المسجلة، وذلك مرتبط بتراجع العمل الصحفي الميداني، واستمرار فرار الصحفيين والوسائل الإعلامية خارج البلاد.

ولم تسجل أي حالة قتل ضد الصحفيين خلال الربع الثالث للعام الجاري، كما تثير ظاهرة الشروع في القتل والتهديد بالقتل التي تمارسها الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون في الآونة الأخيرة قلقاً عميقاً لدى الباحثين بالمركز الليبي لحرية الصحافة، فقد سجلت ثلاث حالات من هذا النوع في الربع الثالث؛ وهو ما يجعل من التنقل والحركة بحرية لتغطية الأحداث في ليبيا مهمة صعبة ومحفوفة بالمخاطر.

ولا تزال جرائم الاختطاف والاعتقال التعسفي والتعذيب تنتشر بصورة مرعبة، ويتعرض لها الصحفيون والعاملون بقطاع الإعلام خصوصاً في مناطق النزاع، فقد سجلت ثماني حالات اختطاف واعتقال قسري نتج عنها تعذيب صحفيين خلال الربع الثالث، في حين سجلت تسع حالات اختطاف واعتقال قسري في الربع الثاني من العام الجاري.

كما تستمر معاناة الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث الميدانية بالتعرض لهم بالضرب أو الاحتجاز المؤقت أو مصادرة معداتهم من قبل قوات الأمن الوطني أو الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، وقد وثقت ثلاث حالات، إحداها اعتداء جماعي من قوات الأمن على أربعة صحفيين، مقارنة بثمانية حالات وثقت خلال الربع الثاني.

هذا إضافة إلى تسجيل حالات تهديد ومنع من العمل تعرض لها صحفيون نتيجة إنتاجهم لمحتويات صحفية متعددة، تسببت في تركهم لعملهم أو طردهم تعسفياً من المؤسسات التي يعملون بها.



## و من أهم أشكال الإعتداءات و الإنتهاكات، التالي:

### التهديد بالقتل

1- تلقى الإعلامي بقناة ليبيا لكل الأحرار (خ.س) ، في شهر مايو الماضي، تهديداً باغتياله في حال عودته إلى البلاد عن طريق مكالمات هاتفية من قبل شخص يزعم أنه عقيد في جهاز الاستخبارات العسكرية التابع لرئاسة الأركان المنبثقة عن مجلس النواب الليبي.

ويزعم (خ.س) سعيد أنهم يريدون استدراجه إلى داخل ليبيا ثم اختطافه وقتله ذبحاً ورمي جثته في مسقط رأسه مدينة صبراتة غرب ليبيا؛ في محاولة لاستغلال الواقعة لتأجيج الخطاب الإعلامي بالمدينة، وقد طُلب منه الاستقالة من المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها لإزالة اسمه من قائمة المستهدفين بالتصفية الجسدية .

2- وفي مدينة سبها لا يزال الصحفيون يعانون من مخاطر جراء النزاع السياسي والقبلي المستمر، الذي أحدث أنواعاً عدة من الاعتداءات والانتهاكات المختلفة تعرض لها صحفيون ومؤسسات إعلامية .

وقد اتسم الربع الثالث بتزايد حوادث التضيق المتعمد على حركة الصحفيين أثناء التصوير وإجراء المقابلات الصحفية، ومنعهم من الوصول للمعلومات، بل وصل الأمر حد التهديد بالقتل والاختطاف .

في شهر يوليو الماضي، تعرض صحفيو فريق "إعلامي" ، وهم: وليد بكاكو<sup>4</sup> وصادم الراشدي، وعبد المنعم الجهيمي لتهديدات جديدة من مجموعة مسلحة في المدينة بالتصفية الجسدية ، على إثر نشاطهم الإعلامي وتغطيتهم للأحداث بالمدينة، فاضطروا إلى ترك مدينتهم خوفاً على حياتهم.

ويقول عبد المنعم الجهيمي رئيس فريق "إعلامي" إنهم تلقوا تهديدات عبر الهاتف و عبر حساباتهم الشخصية على فيسبوك من أشخاص مسلحين معروفين ينتمون لميليشيات قبلية بالمدينة، ثم حاولوا اقتحام بيته لإلقاء القبض عليه أثناء تواجده خارج البيت .

ويضيف الجهيمي أنه اتصل بوسطاء اجتماعيين، وقد تمكنوا من ردع المسلحين، وضمان سلامة الصحفيين الأربعة وعودتهم إلى المدينة لاستئناف عملهم .

وتصنف مدينة سبها بصورة عامة من المناطق الخطرة في العمل الصحفي الميداني، نظراً لتسجيل كثير من حالات الشروع في القتل و التهديد بالتصفية الجسدية والاختطاف التي يتعرض لها الصحفيون، وسط ارتفاع معدل الجريمة بمختلف أنواعها، وفوضى انتشار السلاح بيد الميليشيات القبلية .

4 - المركز الليبي لحرية الصحافة يُذكر الأجهزة الأمنية بمسؤولياتهم في حماية الصحفيين بمدينة سبها عبر الرابط التالي:

التقرير-الربع-سنوي-الثاني-لعام-2015-[www.LCFP.org.ly](http://www.LCFP.org.ly)

3- ولا تزال تهديدات مسلحي تنظيم الدولة<sup>5</sup> تتزايد فقد أجبر مراسل تلفزيوني على تقديم استقالته ، بعد وصول العديد من التهديدات الخطرة بالتصفية الجسدية، على خلفية تغطيته لأحداث الحرب ضد التنظيم بمدينة سرت خلال شهري مايو ويونيو الماضي ويقول " ر ، ب " إن سيارة مجهولة لاحقته في الطريق السريع بمدينة ، بعد عودته من إحدى التغطيات الإعلامية إلا إنه استطاع الفرار منها، وتعرض على إثرها لحادث سير، كما تلقى عددا من رسائل التهديد عبر حسابه على فيس بوك، ورسالة وجدها على سيارته تهدده بالقتل إن لم يستقل من عمله في القناة التلفزيونية التي يعمل بها .

## الاختطاف و الاعتقال التعسفي

4- يروي الصحفي (م.ص) ما حدث له قائلًا إنه بينما كان منزلهم يعج بأقربائهم الذين قدموا لزيارتهم في مناسبة اجتماعية إذ بسبعة سيارات عسكرية مدججة بالسلاح تحمل مسلحين من كتيبة أولياء الدم التي تتبع قوات الصاعقة بمدينة بنغازي، تحاصر المنزل ثم دخل المسلحون المنزل عنوة، واعتقلوا إخوته وأقربائه . ويضيف (م.ص) خلال شهادته للباحثين بوحدة الرصد والتوثيق: "عرفت عن نفسي لهم وأني صحفي وسألتهم عن سبب اقتحامهم لمنزلنا واعتقالهم لنا فإذا بهم يطلقون النار بين قدمي، وبدأوا في شتمي وإهانتي قائلين "نحن جنود معمر القذافي ورجال الأمن الداخلي وسوف نعود لكم"، ثم حملوني إلى مقر يتبع قوات الصاعقة ووضعوني في "عنبر الأشباح" وهو زنزانة لا تتعدى مترا في متر، وسجنوا بقية إخوتي وأقربائي في زنزانات أخرى، ثم عادوا في الليلة نفسها إلى منزلنا فداهموه وليس به غير النساء والأطفال فروّعوهم وبعثروا محتويات المنزل وسرقوا مبلغا ماليا قدره 1800 دينار ليبي ."

ويكمل الصحفي: "في اليوم التالي جاء مدير السجن وأفرج عني واعتذر لي عما بدر من معاملة سيئة من مسلحي الكتيبة، لكن بقي إخوتي وأقربائي معتقلين أسبوعا تعرضوا خلاله للتعذيب والإهانة وسائر صنوف المعاملة السيئة". وقد فتح الصحفي محضرا لدى مركز شرطة بمدينة بنغازي لتدوين القضية وملاحقة الجناة .

5- وقد تعرض مقدم البرامج التلفزيونية بقناة بنغازي bbn مصطفى ذياب للاعتقال التعسفي والتعذيب، بعد احتجازه من شهر نوفمبر عام 2014 حتى شهر أغسطس عام 2015 ، ثم أخلي سبيله بعد عشرة أشهر متواصلة من الاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج .

ويروي ذياب تفاصيل اعتقاله التعسفي فيقول: " ظللت معتقلا عشرة أشهر، تنقلت فيها بين ثلاثة سجون، وتعرضت خلالها لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي في كوخ من الصفيح حجمه لا يتجاوز 4x6 يوجد به ما يزيد عن 50 معتقلا، لا تدخله الشمس أو الهواء النقي، وتغيب عنه الرعاية الصحية، وقد أصبت أثناء سجنني بأمراض مزمنة". ويضيف " تعرضت للتعذيب النفسي عن طريق محاولة الاغتيال الوهمية، وذلك بأن يجلسوني على كرسي، ويعصبوا عياني، ويقوم الشخص المسئول عن التعذيب بإطلاق النار خلفي أو من جانبي أو بين قدمي، أو يقومون بتعذيب معتقل آخر بالكهرباء أمامي".

5 - يمكنكم الاطلاع على تقرير الإعلام في مدينة سرت، الحرية المفقودة، عبر الرابط التالي :

[www.lcfp.org.ly/violations/periodic-reports/monitoring-documentation](http://www.lcfp.org.ly/violations/periodic-reports/monitoring-documentation)



6 - كما تعرض مدير مكتب قناة فزان التلفزيونية في مدينة سبها أحمد امسلم عوض للاختطاف على يد مسلحين مجهولين، خلال شهر يوليو الماضي، لمدة ثلاثة أيام، وقد طالبوا بفدية مالية لإطلاق سراحه . ولم تتمكن الأجهزة الأمنية من معرفة هوية المختطفين الذين أطلقوا سراحه بعد ذلك لأسباب غير معروفة، وأدى الحادث إلى تقلص أنشطة مكتب القناة بالمدينة، وتزايد المخاوف من تعرضهم لاعتداءات أخرى .

7 - احتجز مسلحو كتيبة أمن مطار امعيتيقة الدولي مؤقتا الصحفي رضا فحيل البوم، يوم 21 أغسطس الماضي أثناء عودته من تونس عبر طائرة الأمم المتحدة، بعد حضوره اجتماعا مع قسم حقوق الإنسان بالبعثة الأممية. ووفقا لشهادته فإن مسلحين يركبون سيارات عسكرية أوقفوه في بوابة مطار امعيتيقة، وقاموا بسحبه من السيارة على مرأى من عائلته التي كانت في انتظاره، وقد تعهد المسلحون بعدم إيذائه، وذكروا أنهم يريدون التحقيق معه فقط .

ويضيف " تعرضت للتهديد بالقتل والسب بألفاظ نابية، واتهمت بالعمالة والانحياز لأحد أطراف النزاع، وقد حاولوا دخول حسابي على فيسبوك، وتفتيش هاتفي المحمول، وقد ضربني أحدهم بأخمص المسدس إلا أن أمرهم نبههم إلى أن لديهم توصيات بعدم ضربي، وقد استمر التحقيق معي بهذه الصورة فجأة مدة ساعتين قبل أن يطلق سراحي ويسمح لي بالعودة إلى مدينتي مع عائلتي " .

8 - وقد تعرض مصورا قناة الجزيرة في طرابلس للتعذيب والضرب المبرح بعد اعتقالهما، في أغسطس الماضي، أثناء تصويرهما تقريرا إخباريا في منطقة جنوب طرابلس، واستمر اعتقالهما يوما كاملا بحجة أنهم يصورون في منطقة عسكرية دون ترخيص .

ووفقاً للمعلومات والأدلة التي جمعها الباحثون، فقد تعرض المصوران للتعذيب من قبل مجموعة مسلحة تتمركز في منطقة جنوب طرابلس، وقد هُددوا بإغلاق مكتب القناة في حال الإلقاء بأي معلومات عن ظروف اعتقالهم القسري، وهو ما دفعهما لرفض تقديم شهادتهما لوحدة الرصد والتوثيق بالمركز الليبي لحرية الصحافة .

9 - وقد تعرض أخ الإعلامية بقناة تلفزيونية ( ب.ز ) للاعتقال التعسفي في مطلع شهر سبتمبر الجاري، من أمام منزلهم في مدينة بنغازي، بعد مداهمة قوات الأمن الداخلي للبيت بهدف القبض على الصحفية غالية لا اعتقادهم أنها عادت إلى منزلها .

وتزعم الإعلامية في شهادتها، أن عملية القبض على أخيها هدفها الضغط عليها للاستقالة وترك عملها في القناة، وقد قام أفراد الأمن الداخلي بتفتيش البيت وسرقة حاسوبها المحمول وأجهزة أخرى بالمنزل . وبعد اعتقال (ب.ز) لم تتصل العائلة على أي معلومات حول مكان اعتقاله أو حالته الصحية، ولم يتصل بهم إلا مرة واحدة عبر هاتف أحد معتقليه، وقد طلب خلال مكالمته من والده الرقم السري الخاص بجهاز حاسوب الصحفية الإعلامية ولا يزال مصيره حتى لحظة إصدار التقرير مجهولا .

10 - وقد تعرض المراسل بصحيفة برنيق "ع، ج" لحادث اعتقال تعسفي من مسلحين ملثمين قاموا باختطافه أثناء قيامه بتغطية إعلامية في إحدى مستشفيات مدينة بنغازي، وذلك في شهر يونيو عام 2015 . ويقول الصحفي "ع، ج": " اختطفني مسلحون ملثمون يستقلون خمس سيارات مجهولة الهوية مدة ثلاثة أيام، نقلت خلالها إلى مكان لم أعرفه، لبدأ التحقيق معي طيلة مدة احتجازي، حول طبيعة عملي الصحفي، ومصادر المعلومات التي أقوم بجمعها، والسياسات التحريرية التي تتبعها الصحيفة التي أعمل بها، وطبيعة تمويلها " . ويضيف " بعد أن أطلق سراحي لم تقدم لي أي أسباب أو مبررات لحادث الاعتقال القسري الذي تعرضت له، وقد صودرت معداتي الصحفية وهاتفي الشخصي " .

## الاعتداء بالضرب و الاحتجاز

11 - تكررت حوادث الاعتداء بالضرب والاحتجاز التي تقوم بها قوات الأمن الوطني ضد الصحفيين خلال تغطيتهم للأحداث الميدانية.. فقد احتجزت قوة الردع الخاصة بمديرية الأمن الوطني في مدينة طرابلس في شهر أغسطس الماضي<sup>6</sup>، أربعة مراسلين صحفيين يعملون لدى وسائل إعلامية مختلفة لمدة ثلاث ساعات ونصف، أثناء تصويرهم حادث انفجار سيارة مفخخة في منطقة الظهرة وسط طرابلس، وقد تدخلت إدارة الإعلام الخارجي لإثبات أنهم صحفيون معتمدون لديها فأطلقوا سراحهم .

وكانت عناصر الأمن التابعة لقوة الردع قد طوقت مكان الانفجار، ومنعت الصحفيين من أداء عملهم رغم إبرازهم لبطاقاتهم المهنية، وقد جردوا من هواتفهم النقالة ونقلوا إلى مقر قوة الردع، والصحفيون هم:

❖ حازم تركية: مصور وكالة الأناضول.

❖ هاني عمارة: مصور وكالة رويترز.

❖ زياد الغول: مصور قناة ليبيا بانوراما.

❖ محمد عبد السميع: مراسل قناة ليبيا بانوراما.

ووفقاً لشهادات الصحفيين المحتجزين فإنه قد جري التحقيق معهم حول معرفتهم بحادث الانفجار، والجهة التي يعملون لها، في اتهام ضمني لهم بالانحياز لأحد أطراف النزاع.

12 - وفي شهر يوليو تعرض المصور الصحفي بوكالة رويترز أيمن الساحلي للضرب المبرح والإهانة من قبل مسلحين في مقر الكلية الجوية العسكرية بمدينة مصراتة، أثناء قيامه بتغطية الانفجار الذي وقع داخل الكلية الجوية، كما كسروا الكاميرا الخاصة به.

ويقول أيمن: " عند وصولي إلى بوابة الكلية الجوية وأثناء تعريفي بنفسي إذ بشخص مدني معه عدد من المسلحين يتوجهون لي بالسباب ثم بدأوا بضربي، وفي نهاية الأمر تبين أنهم ليسوا موظفين في الكلية الجوية، وقد فتحت محضرا لدى مركز الشرطة إلا أنها لم تقم بأي تحقيقات في القضية" حسب قوله.

6 - المركز الليبي لحرية الصحافة يشجب اعتداء قوات الأمن على صحفيين بطرابلس :

المركز-الليبي-لحرية-الصحافة-يشجب-احتجاز-قوات-الأمن-لصحفيين-بطرابلس/[www.LCFP.org.ly](http://www.LCFP.org.ly)

- 13 - فيما تعيش الصحفية بصحيفة "فسانيا" ورده الحراري على وقع التهديدات المتكررة التي تصلها عبر الهاتف وعبر حسابها على فيسبوك، وقد استمر ذلك خلال شهري يوليو وأغسطس، من قبل مسلحين قبليين بمدينة سبها؛ في محاولة لحملها على التوقف عن الكتابة الصحفية بصحيفتها، وعدم القيام بالاستطلاعات الميدانية والتحقيقات حول الأوضاع الدموية التي تعيشها مدينة سبها، حسب قولها .
- وتضيف الحراري "إن الكتابة حول القضايا الاجتماعية والإنسانية الصعبة التي تعيشها مدينة سبها أصبح صعبا للغاية، وقد يوقعك في مشاكل وصدام مع التشكيلات المسلحة المتعددة بالمدينة، وهذا ما دفعني إلى التوقف عن ممارسة مهنتي التي أعمل بها منذ سنوات مضت " .
- 14 - وتواجه الصحفية بصحيفة فبراير كوثر أبو تورا تهديدات متكررة عبر الرسائل على حسابها في فيسبوك خلال شهر يوليو الماضي، من مجهولين يطالبونها بالتوقف عن الكتابة في الشأن السياسي والأمني .
- وبالنظر إلى كثرة التهديدات وجديتها فضلت أبو تورا التوقف عن الكتابة الصحفية حفاظا على سلامتها، ولا تزال تعيش حالة من القلق والخوف من أن يتعرض لها أولئك الذين يقومون بتهديدها أو يحاولوا إيذاؤها.
- 15 - فيما اضطر الصحفي فراس أبوسلوم إلى مغادرة مدينة طرابلس، بعد تلقيه تهديدات، وقيام مجهولين بالتحريض عليه واتهامه بتهم عدة عبر فيسبوك، خلال شهر مايو الماضي .
- ويزعم فراس أن جدية التحريض عليه، اضطرته إلى ترك عمله والعودة إلى مدينة البيضاء مسقط رأسه .
- 16 - الكاتب الصحفي حسن الوافي تعرض لتهديدات علنية وجهها له مسلحون يحسبون على عمليتي الفجر والكرامة في شهر أغسطس الماضي، بعد تدويناته المتكررة ضد استمرار الحرب وتواصلها دون الوصول إلى حل نهائي .
- ويزعم الوافي أن أحد المقربين من رئاسة الأركان هدده قائلًا له: إن شخصية خليفة حفتر تعد خطأ أحمر، حسب قوله، و حذره من التعرض له نهائيًا .
- 17 - وتعرض الصحفية بقناة ليبيا الوطنية جهاد النفاتي لحملة تشهير وتهديد يقودها رئيس فريق الأمن المكلف بحماية القناة، الذي هددها مرارا وتكراراً، واتهمها بأنها تقوم بحملة تشهير وقذف وسب ضده عبر صفحات فيسبوك، وأنها صاحبة صفحة "تعلمة قناة ليبيا الوطنية" التي تهاجم موظفي القناة بشكل مستمر وبطريقة جارحة .
- وتنفي النفاتي كافة التهم التي وجهت إليها، وتقول إنه لا علاقة لها بإطلاقا بالصفحة المذكورة، وإنها تركت مجال الإعلام منذ حوالي سنة كاملة.

18 - وأوقفت إدارة راديو زليتن الحرة بتوجيه من المجلس البلدي زليتن، في شهر أغسطس طس الماضي، البرنامج السياسي "حديث الساعة" الذي يقدمه المذيع محمد الخلاب، ويبحث حلقة واحدة أسبوعياً يناقش فيها المستجدات السياسية في البلاد.

وبحسب شهادة محمد الخلاب مقدم البرنامج، فإن عميد البلدية زليتن مفتاح حمادي رفض الظهور بالبرنامج، واتصل بمدير الإذاعة معترضاً على ظهور نواب برلمانيين مقاطعين في البرنامج، وطالبه بإيقاف البرنامج فوراً بعد إرسال رسالة رسمية من طرف المجلس البلدي

ويضيف "إن الضغوط التي مارسها المجلس البلدي دفعت إدارة الإذاعة إلى إيقاف البرنامج والرضوخ للضغوط رغم عدم ثبوت تورطنا في أي أعمال غير مهنية، أثناء طرحنا للقضايا السياسية ومحاولتنا جمع كل أطراف الأزمة على طاولة النقاش أو عبر الهاتف".

وتعد هذه الحالة سابقة خطيرة في محاولة تقييد البرامج المنوعة بالإذاعات المحلية، ومحاوله تسييسها لصالح السلطات المحلية، وهو تعد صارخ على حرية الرأي والتعبير، دون وجود أي مبررات منطقية لإيقاف البرنامج.

## حجب الوصول للمعلومات

19 - وتستمر السلطات الموجودة في طرابلس في سياساتها القمعية ومنعها المواطنين من الوصول للمعلومات وتصفح المواقع الإلكترونية، من خلال حجب موقعي وكالة الأنباء الليبية وموقع بوابة الوسط الإخبارية لأكثر من ثماني أشهر متواصلة دون وجه حق؛ وهو ما دفع ناشطين وصحفيين إلى رفع دعوى قضائية على شركة الاتصالات الحكومية؛ لمطالبتها بفك الحجب المفروض على الموقعين المذكورين.

ويعد حق الوصول للمعلومات وتداولها من الحقوق الرقمية المهمة التي يجب أن يحظى به كافة المواطنين، فهو يضمن التعددية في الآراء ووجهات النظر والحصول على المعلومات من مصادر متعددة، ولا بد لسلطات الدولة من الالتزام بعدم المساس بهذا الحق.

20 - وفي خطوة خطيرة من نوعها، أقدم مجموعة من الموظفين السلفيين على قطع خدمة الإنترنت عن مدينة سبها من مقر شركة الاتصالات؛ بحجة أن الإنترنت حرام بسبب استخداماته السيئة، حسب قولهم، ولم تتمكن قوات الأمن من ردع هؤلاء الموظفين السلفيين المتشددين وإعادة خدمة الإنترنت المقطوعة منذ الأول من سبتمبر الماضي حتى الآن. ووفقاً لشهود عيان، فإن بعض السلفيين الذين يعملون بمقر الشركة الوحيدة المزودة لخدمة الإنترنت بالمدينة سيطروا عليها وأوقفوا خدمة "الواي ماكس"، ويخشى المسؤولون بالشركة الحديث عن الواقعة؛ بسبب الضغوطات التي يمارسها السلفيون المتشددون على الناشطين الذين طالبوا بعودة الخدمة فوراً.

وفي السياق ذاته، منع هؤلاء السلفيون المصور الصحفي صدام الراشدي من التصوير داخل الشركة؛ بحجة أن التصوير حرام شرعاً، وقاموا بطرده بطريقة فجأة، خلال تغطيته لوقائع قطعهم لخدمة الإنترنت عن المدينة، وذلك في منتصف شهر سبتمبر الماضي.

## الإطار القانوني

### أولاً: القانون الوطني (الليبي)

يتمثل دور القانون الليبي في حماية حرية التعبير من ناحيتين :

الناحية الأولى : التشريعات الليبية (الدستور / قانون الإجراءات الجنائية / قانون العقوبات)

ضمن الإعلان الدستوري المؤقت الصادر سنة 2011 حرية الرأي والتعبير، وقد نصت المادة (7) من الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات على أن الدولة "تصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة لله في الأرض".

وكذلك نص المادة (14) "تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي بما لا يتعارض مع القانون".

أما قانون الإجراءات الجنائية فإنه يحوي القانون رقم (10) لسنة 2013 الذي يجرم التعذيب والإخفاء القسري، وتحمي أغلب مواد الحرية الجسدية للشخص، وتحمي كافة الصحفيين والناشطين من التعرض للاعتقال القسري أو الاحتجاز الإبتصري من النيابة العامة، مع وجود مذكرة قانونية بذلك، ورغم ذلك فإن هذا النص القانوني لا تكفي لوقف العدد الهائل من حالات الاعتقال التعسفي والاختطاف التي يتعرض لها الصحفيون في ليبيا .

الناحية الثانية: الاتفاقيات والمعاهدات التي تعزز حرية الرأي والتعبير المصدق عليها من قبل الدولة الليبية.

تعتبر الاتفاقيات والمعاهدات المصدق عليها قانوناً داخلياً خاصاً يلغي القوانين العامة انطلاقاً من القاعدة القانونية "الخاص يلغي العام"، وهذه قائمة بالمعاهدات التي وقعت عليها الدولة الليبية وتعتبر واجبة التطبيق منها :

#### 1 / العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

إن الحق في حرية التعبير وحرية المعلومات محمي من خلال العديد من الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والملزمة للدول بمن فيها ليبيا والدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتضمن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التعبير، ولا يُعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ملزماً للدول بشكل مباشر إلا أن بعض أجزاء ذلك القرار بما في ذلك المادة 19 قد اكتسبت قوة قانونية باعتبارها قانوناً دولياً عرفياً، في حين يعطي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تفاصيل أكثر ويوفر قوة قانونية للعديد من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبحلول 20 يناير 2012 أصبح عدد الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 167 دولة ملتزمة باحترام أحكامه وتنفيذ إطاره على المستوى الوطني .

ومن ثم فإن ليبيا مثلها مثل غالبية الدول في المنطقة قد صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهي ملتزمة بتنفيذ أحكامه من خلال قوانينها الوطنية.

## 2/المواثيق الدولية الأخرى:

بالإضافة إلى ذلك، تحمي العديد من المواثيق الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان الحق في حرية التعبير وحرية المعلومات، ومنها: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات 2006 م، التي أقرتها 109 دول منها ليبيا (في 14 أبريل 2018)، وتشتمل على أحكام تفصيلية تتعلق بحرية التعبير وحرية المعلومات حيث تنص المادة 21 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة التي تكفل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في حرية التعبير والرأي، بما في ذلك الحق في طلب معلومات وأفكار، وتلقيها، والإفصاح عنها، على قدم المساواة مع الآخرين، وعن طريق جميع وسائل الاتصال التي يختارونها بأنفسهم".

## 3/المواثيق الإقليمية:

### - الاتحاد الأفريقي:

ليبيا دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، وهي موقعة على الوثيقة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في القارة الأفريقية، وهي "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، الذي تضمن المادة التاسعة منه الحق في حرية التعبير. كما يؤكد الإعلان الأفريقي الذي أقرته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 2002 م، في المادة الثانية منه، على حرية التعبير، وبشكل مشابه يلزم في مادته (13) المتعلقة بالإجراءات الجنائية، الدول الأعضاء بأن تراجع كافة القيود الجنائية في تشريعاتها الوطنية من أجل ضمان أن تكون تلك القيود تستهدف تحقيق مصلحة مشروعة في المجتمع الديمقراطي، كما يؤكد الإعلان كذلك أن حرية التعبير لا ينبغي أن تقيّد بمبررات النظام العام أو الأمن الوطني ما لم يكن هناك خطر حقيقي يتمثل في إلحاق ضرر بمصلحة مشروعة وأن يكون هناك علاقة سببية وثيقة بين خطر الضرر وحرية التعبير.

### - جامعة الدول العربية:

يخلص "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في 2004 م، إلى التأكيد على المبادئ المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وميثاق الأمم المتحدة، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. وبالرغم من أن الميثاق العربي ينص على حماية أقل قوة لبعض الحقوق الأساسية إلا أن المادة 32 من الميثاق العربي المعدل تحمي حرية التعبير. ومع كل هذه القوانين والتشريعات التي تضمنها القانون الليبي والمعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها ليبيا إلا أن الانتهاكات والجرائم في حق الصحفيين لا تزال تمارس على نطاق واسع من قبل المجموعات المسلحة خصوصاً في مناطق النزاع. وفي ظل تدهور سيادة القانون وانهيار منظومة العدالة الوطنية فشلت الأجهزة القضائية في التحقيق الجاد في الجرائم والانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم قضائياً.

## ثانياً: القوانين الدولية

إن حماية الصحفيين ووسائل الإعلام تختلف باختلاف حالي السلم والحرب، ففي الحالة الأولى، هناك آليات قانونية تمكن الصحفي من الدفاع عن حقوقه استناداً إلى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها. ويكون الأمر مختلفاً أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، فهي خاضعة لأحكام القانون الدولي الإنساني من خلال اتفاقيات لاهاي لعام 1899 - 1907 م واتفاقيات جنيف لعام 1949 م والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977 م

إن دور الصحفيين والإعلام بصفة عامة في أوقات النزاع المسلح جدير بالاهتمام، فكل انتهاكات القانون الدولي الإنساني قد كشفت عنها الإعلام بطريقة أو بأخرى؛ لذلك فإن الإعلام يقيد - إلى حد ما - حرية الأطراف المتحاربة في استعمال كل أساليب الحرب المحرمة بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

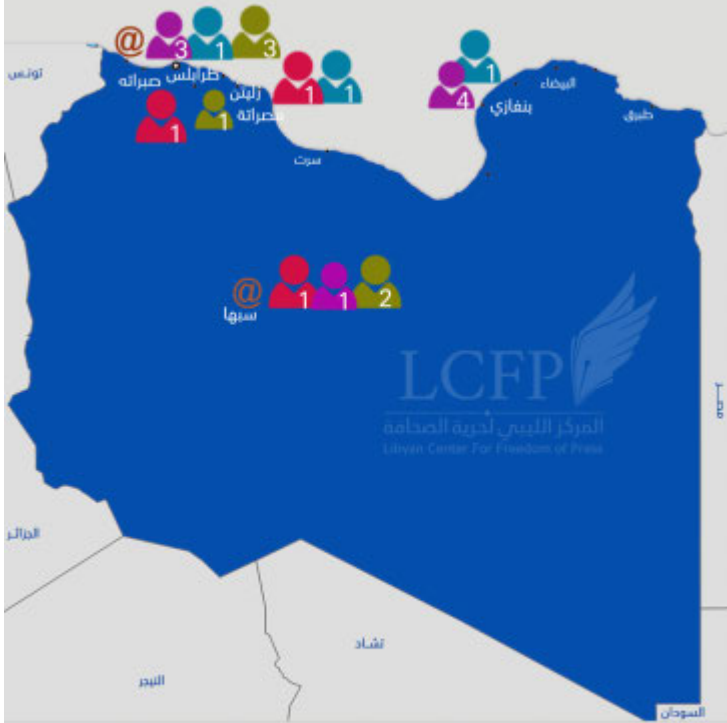
ويعد القانون الدولي بكافة تفاصيله ملزماً للدولة الليبية والأطراف المتنازعة في البلاد بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقيات الدولية، والقانون الإنساني الدولي المتعلق باتفاقيات جنيف الأربعة .

وتجرم كافة الموثيق والمعاهدات الدولية عمليات القتل العمد والاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء التي يتعرض لها المدنيون، ومن بينهم الصحفيون الذين يحرم عليهم حمل السلاح أو ارتداء زي عسكري بهدف عدم القيام بأعمال عدائية تفقد الصحفيين الحصانة الشخصية وفقاً لاتفاقيات جنيف، بالرغم من الحماية التي توفرها قواعد القانون الدولي الإنساني للصحفيين عند تواجدهم في مناطق النزاعات المسلحة، ومع تأكيد الجلسة التي خصصها مجلس حقوق الإنسان يوم 4 يونيو 2010 في جنيف لمناقشة حماية الصحفيين في مناطق النزاعات المسلحة، على أن القوانين الحالية تقدم حماية واقعية وقوية للصحفيين إلا أن تزايد الأخطار التي تهدد حياة هذه الفئة، وارتفاع مؤشرات الانتهاكات التي تطال أصحاب مهنة المتاعب يؤكد لنا أن مجرد سن القوانين والجزاءات لا يكفي لحماية الصحفيين بل لا بد من هيئات ومؤسسات قوية تشرف على تنفيذ هذه القواعد، وقد وفرت اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني مجموعة من الآليات تسمح بتنفيذ واحترام قواعد قبل النزاع وبعد النزاعات المسلحة .

## التوصيات

- 1 - يجدد المركز الليبي لحرية الصحافة مطالبته مكتب النائب العام بضرورة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في كافة الجرائم والانتهاكات من القتل العمد والاختطاف والتعذيب التي طالت عشرات الصحفيين في مدن ليبية عدة، بهدف ملاحقة الجناة وتعزيز آليات المساءلة لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب .
- 2 - على السلطات القضائية إجراء تحقيقات نزيهة وفاعلة في حالات القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي التي طالت الصحفيين ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم .
- 3 - اتخاذ التدابير القانونية والأمنية اللازمة لحماية الصحفيين وضمان سلامتهم، وتقديم المساعدة الطارئة لهم، وتوفير البيئة الحاضنة لتطوير العمل الصحفي .
- 4 - العمل على وضع آلية فعالة لتدريب قوات الأمن الوطني على احترام حقوق الصحفيين ، وعدم التعرض لهم بالضرب أو منعهم من ممارسة عملهم .

### تصنيف أنواع الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية خلال الربع الثالث للعام الجاري 2015 .



#### توزيع حالات الانتهاكات بالمدن الليبية |

التهديد بالقتل : 3

الاختطاف والاعتقال التعسفي : 8

الاعتداء بالضرب والاحتجاز : 3

الطرد التعسفي والمنع من العمل : 6

حجب المعلومات : 3 حالات

بدعم من الإتحاد الأوروبي



إعداد وحدة الرصد والتوثيق بالمركز الليبي لحرية الصحافة  
00218928904342 | الخط الساخن : www.LCFP.org.ly | info@LCFP.org.ly







## الخط الساخن

بالنظر لارتفاع الكبير في حالات الانتهاكات الجسيمة الواقعة ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية وتكررها بشكل واسع وانتشارها في مدن ليبية عدة وفي محاولته لاحتواء وتوثيق كافة الحالات ورصدها وتوثيقها . اطلق المركز الليبي لحرية الصحافة خدمة الخط الساخن بوحدة الرصد والتوثيق والتي تسمح لكافة الضحايا التواصل بشكل مباشر وفعال مع الباحثين الحقوقيين أو القانونيين لتلقي الشكاوي طيلة اليوم . تهدف خدمة الخط الساخن إلى تحقيق الاستجابة السريع مع كافة أنواع الوقائع المتعددة والكشف المبكر عن الانتهاكات المختلفة ومراقبتها بشكل علمي دقيق وإيصال أصوات الضحايا وتقديم كافة أشكال الدعم والمناصرة إليهم وإيقاف الانتهاكات بحقهم .

ويمكن لكافة العاملين بقطاع الصحافة والإعلام والوسائل الإعلامية المختلفة التبليغ عن أي اعتداءات تعرضوا إليها خلال تعبئة الاستمارة " الخط الساخن "

المركز الليبي لحرية الصحافة | طرابلس \_ ليبيا

الخط الهاتفي : +218928904342

الخط الهاتفي : +218217182200

البريد الإلكتروني : info@lcfp.org.ly

www.LCFP.org.ly